الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

26 **محرم** 1439 –16 **أكتوبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى»: لا يجوز إدخال كبير السن دار الرعاية أو بقاؤه فيها إلا برضاه

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 26 محرم 1439هـ - 16 أكتوبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24699866

الرياض – سعاد الشمراني

وافق مجلس الشورى في جلسته أمس، على مشروع نظام حقوق كبار السن ورعايتهم، والذي ينص على إيقاع العقوبات بمن يسيء إلى كبير السن، والتي تبدأ بالإنذار الخطي من وزارة التنمية الاجتماعية، والحكم من المحكمة بغرامة مالية لا تزيد على 10 آلاف ريال، والسجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، وتنقل المحكمة مسؤولية الإعالة إلى عائل آخر، فيما فرض النظام عقوبة السجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، ولا تزيد على ثلاث سنوات لكل من اعتدى أو آذى كبير السن جسدياً، أو نفسياً، أو جنسياً، أو استغله لغرض التسول.

ويهدف مشروع النظام المكون من 21 مادة إلى تعزيز مكانة كبار السن، ورفاههم، والحفاظ على أمنهم وسلامتهم، وحماية حقوقهم، والمحافظة عليها، وضمان رعايتهم رعاية أسرية ومجتمعية تليق بهم، مؤكداً على حق الكبير في العيش مع أسرته، التي تقوم على حمايته ورعايته، وتشبع حاجاته، وتحافظ عليه جسمياً ونفسياً واجتماعياً.

وتتولى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية رعاية كبير السن، الذي لا توجد له أسرة في دار للرعاية. في حين يؤكد مشروع النظام أنه لا يجوز إدخال كبير السن في دار الرعاية، أو بقاؤه فيها إلا برضاه، أو بموافقة العائل، أو بموجب حكم قضائي من المحكمة المختصة.

وتوفر الوزارة المساعدة النظامية المجانية لكبير السن عند حاجته إليها، ويعفى من رسوم الخدمات العامة، كما أنه له حق الأولوية في الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية.

واتخذ المجلس هذا القرار بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه مشروع النظام في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله الفوزان، والذي تقدم به إلى المجلس عضو المجلس السابق المهندس سالم المري، استناداً للمادة 23من نظام المجلس.

وناقش مجلس الشورى أمس، خلال جلسته العادية الـ58 من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة، التي عقدها برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، مشروع نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، والتعديلات والإضافات المقترحة على نظام مكافحة غسل الأموال.

وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان في تصريح صحافي بعد الجلسة أن المجلس استهل جدول أعماله بمناقشة تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن مشروع نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، الذي تلاه رئيس اللجنة اللواء طيار عبدالله السعدون.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش استمع المجلس إلى عدد من مداخلات الأعضاء في مواد النظام. فيما وافق المجلس في نهاية مناقشاته على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.

وبيّن الدكتور يحيى الصمعان أن المجلس ناقش بعد ذلك تقرير اللجنة المالية في شأن طلب الموافقة على التعديلات والإضافات المقترحة على نظام مكافحة غسل الأموال، تلاه رئيس اللجنة أسامة الربيعة.

كذلك استمع المجلس إلى عدد من مداخلات أعضائه حول نظام مكافحة غسل الأموال، ووافق في نهاية المناقشة على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.

وأوضح الدكتور يحيى الصمعان أن المجلس وافق خلال الجلسة على مشروع نظام حقوق كبار السن ورعايتهم.

وأفاد مساعد رئيس مجلس الشورى بأن المجلس وافق في قرار آخر على مشروع نظام التعامل مع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.
واتخذ المجلس قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، التي أبدوها تجاه مشروع نظام التعامل مع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في جلسة سابقة، تلاها رئيس اللجنة المهندس عباس هادي.
وطالب المجلس في قراره كل من يمارس أي نشاط يتعلق بالموارد الوراثية، وينطبق عليه هذا النظام، بتصحيح أوضاعه بما يتفق مع أحكام النظام خلال سنة من تاريخ نشر النظام في الجريدة الرسمية.
كما طالب المجلس أيضاً تضمين أداة الموافقة على مشروع النظام بقيام اللجنة الوطنية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المشار إليها في المادة «الثالثة» من مشروع النظام، وإعداد اللائحة التنفيذية للنظام لإصدارها وفقاً لما نصت عليه المادة الـ14 من مشروع النظام.
ويتكون مشروع النظام من 15 مادة، ويهدف إلى تنظيم التعامل مع الموارد الوراثية النباتية وحمايتها من أية ممارسات خاطئة.
كما يهدف النظام إلى رصد الموارد الوراثية النباتية، واستكشافها وصيانتها والاستخدام الأمثل لها من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وتنظيم الحصول على الموارد الوراثية النباتية، والاقتسام العادل والمتكافئ للمنافع الناشئة من استخدامها، إضافة إلى تنظيم تداول الموارد الوراثية النباتية سواء أكانت للأغراض التجارية أم غير التجارية، وتنظيم دخول الموارد الوراثية النباتية وخروجها عبر المنافذ، وكذلك حماية المعارف التقليدية والتراثية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية، وتشجيع ودعم المزارعين بحسب ما هو ملائم لإدارة وصيانة مواردهم الوراثية والنباتية.
كما طالب مجلس الشورى في قرار آخر اتخذه خلال الجلسة المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بتطوير خدماتها المقدمة للمسافرين على أن تشمل الخدمات الإلكترونية وإصدار البطاقات الذكية والخدمات الغذائية، وعمل برامج تشجيعية، إلى جانب التوسع في ربط المدن الصناعية - التابعة لهيئة المدن الصناعية (مدن) - بالخطوط الحديدية.
وأبان الصمعان أن المجلس اتخذ قراره بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي 1436-1437هـ في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون.
وطالب المجلس في قراره المؤسسة العامة للخطوط الحديدية التنسيق مع الجهات المسؤولة عن مشروع الجسر البري، إذ يتم تنفيذه من طريق السكك والقطارات الكهربائية الحديثة.

الحياة AL HAYAT

«العمل» تكسر خطر توظيف المرأة «ليلاً» في 3 مجالات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 26 محرم 1439هـ - 16 أكتوبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24698149

جدة - منى المنجومي
كسرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أخيراً خطر عمل المرأة في ساعات متأخرة من الليل، إذ أجازت عملها ليلاً حتى السادسة صباحاً في ثلاثة مجالات فقط، تشمل القطاع الطبي والخدمات الطبية، وطب الأسنان والبيطرية، وكذلك العمل في المستشفيات والمصحات والمستوصفات، كما أجازت لها العمل ليلاً في وظائف قطاع النقل الجوي والخدمات المتصلة به، إضافة إلى العمل في مراكز ضيافة الأطفال. وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الحياة»، فإن عمل المرأة بدوام ليلي في تلك القطاعات الثلاثة يتطلب أن ينص عقد العمل المبرم بين الطرفين على ذلك، وموافقة الموظفة على عملها ليلاً ضمن بنود العقد، أو أخذ موافقة كتابية منها تنص على عدم ممانعتها العمل في الليل .وأشارت المعلومات إلى أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية استثنت من قرار عمل المرأة ليلاً جميع المنشآت التي تقع خارج النطاق العمراني من القرار، مؤكدة أنه في حال عملت المرأة «الموظفة» في فترات الليل يتوجب على صاحب العمل صرف بدل مناوبة لها، وتوفير وسيلة نقل «مواصلات» مناسبة.

كما أوضحت المعلومات أنه في حال تعذر توفير وسيلة المواصلات للموظفة، التي تعمل ليلاً، يتوجب على صاحب العمل صرف بدل مواصلات إضافي لها، وفي حال كانت تعمل الموظفة في فترتين فهذا يوجب صرف بدل مواصلات إضافي لها. فيما شددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على أنه في حال عمل المرأة ليلاً يتوجب على صاحب العمل توظيف ثلاثة مناوبات في المناوبة الواحدة، كما ألزمت الوزارة صاحب العمل بالضوابط الموجودة في لائحتها التنفيذية، والتي أشارت إلى أن يكون مكان عمل النساء آمناً ويليق بهن، فضلاً عن توفير نظام أمني في حال كانت المنشأة تستقبل الجمهور، إلى جانب تعيين حراسة أمنية. وأكدت الوزارة أن المنشآت التي تشغل النساء ليلاً عليها التزام الحد الأقصى لساعات العمل، بحسب المادة الـ98 من نظام العمل، وبما لا يتعدى الـ11 ليلاً، كما اشترطت وجود التصاريح اللازمة من الجهات الحكومية الأخرى، التي تندرج المنشأة تحتها نظاماً، في ما يتعلق بساعات العمل.

«العدل» تطلق المحاكم التجارية و444 ألف طلب تنفيذ العام الماضي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 26 محرم 1439هـ - 16 أكتوبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24699299

الخبر - رحمة ذياب

أطلقت وزارة العدل أمس المحاكم التجارية بعد فصلها عن ديوان المظالم، في الوقت الذي تشكل فيه القضايا التجارية 75 في المئة من أحكام التنفيذ في المحاكم السعودية، فيما كشف رئيس المحكمة التجارية الشيخ فراج الدوسري لـ«الحياة» أن المحاكم ستستعين بمترجمين في حال حاجة المستثمرين الأجانب إلى ذلك.

وقال وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني خلال حفلة تدشين أعمال المحاكم التجارية الذي أقيم في فندق الريتز كارلتون في الرياض: «إنّ إجمالي طلبات التنفيذ التي استقبلتها محاكم ودوائر التنفيذ في أنحاء المملكة كافة للعام 1438هـ بلغ أكثر من 444 ألف طلب بمبلغ إجمالي قارب 200 بليون ريال، وزيادة فاقت الـ100 في المئة عن طلبات التنفيذ لعام 1437هـ، فيما مثلت الأوراق التجارية 75 في المئة من إجمالي السندات التنفيذية المقدمة لمحاكم التنفيذ، وصاحب ذلك ارتفاع معدل إنجاز الطلبات خلال أقل من أسبوعين إلى أكثر من 27 في المئة بعد أن كان المعدل لا يصل إلى 2في المئة، كما تم تفعيل الربط الإلكتروني حتى الآن مع 19 جهة حكومية لتقديم نحو 60 خدمة إلكترونية للمستفيدين.

ونوه بمباشرة القضاء التجاري اختصاصاته من خلال افتتاح ثلاث محاكم تجارية في كل من الرياض وجدة والدمام، ودوائر تجارية متخصصة داخل منظومة المحاكم العامة، إضافة إلى عددٍ من دوائر الاستئناف المتخصّصة في عدد من مدن المملكة.

وبين أن الوزارة بدأت بالتطبيق الفعلي التدريجي لمشروع الربط الإلكتروني بين محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف، لانتقال القضية إلكترونياً بشكل كامل، مضيفاً: «إنّ بِدء العمل في هذه المحاكم يُعدّ نقلةً نوعيّة وتطوّراً لافتاً في مسيرة القضاء المتخصّص في المملكة.»

وأشار الصمعاني إلى أنّ المحاكم التجارية المتخصّصة ستسهم في تعزيز بيئة قطاع الأعمال وتوفير مناخ اقتصادي يسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق، والتشجيع والتحفيز على الاستثمار في المملكة، فضلاً عن دعم حراك التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع أهداف رؤية المملكة 2030، كما ستحقق على مستوى التميز المؤسسي للقضاء تحولاً نوعياً يتمثل في سرعة الفصل في المنازعات التجارية، وجودة المخرج القضائي.

وبيّن أنّ فريق العمل في المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل وديوان المظالم، بذل جهوداً كبيرة على مدى العامين الماضيين حتى أصبحت المحاكم التجارية المتخصصة واقعاً نفخر به في مسيرة قضائنا، لافتاً إلى أن المجلس الأعلى للقضاء حرص عند تفعيل المحاكم والدوائر التجارية على تطوير إجراءات نظر وسير الدعاوى التجارية بما يساعد في فاعليّة التخصيص، ويلائم طبيعة القضايا المنظورة لديها ويسرع الفصل فيها.

فيما أشار مدير أول محكمة تجارية سعودية الشيخ فراج الدوسري إلى أن المحاكم المطلقة بدأت أعمالها منذ أقل من شهر بأكثر من 600 قضية، ارتفع منها نحو 300 قضية، رفعت إلى الاستئناف، بينما تعمل المحاكم التجارية على الاستعانة بمترجمين خاصين للمستثمرين الأجانب في حال قدومهم إلى البلاد، مستدركاً بالقول: «عادة المستثمرين الأجانب يترافعون عن طريق المحامين أو الوكلاء، إلا في حالات قليلة يحتاج فيها إلى المترجمين وهم متوفرين في المحكمة.«

الصمعاني: لا خير في حق لا نفاذ له

>أوضح وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني أن الوزارة تقوم بالتزامن مع تفعيل القضاء المتخصّص بتعزيز وتطوير قضاء التنفيذ بوصفه ثمرة الحكم القضائي، إذ »لا خير في حق لا نفاذ له«، مؤكداً أن المشاريع التطويرية لقضاء التنفيذ أحدثت نقلة جوهرية ونوعية جعلته يحقق أرقاماً قياسية في معدلات الأداء والإنجاز.

وشدّد على عزم الوزارة تحقيق التحول الرقمي في أعمالها وخدماتها كافة، موضحاً أن البرامج والمبادرات الجديدة للوزارة تأتي في مسار التحول الرقمي، مضيفاً: «لم تعد التقنية خياراً بل أصبحت مساراً حتمياً يتيح تنفيذ الأعمال بسهولة وموثوقية عالية لجميع الأطراف، انطلاقاً من إدراكنا التام لأهمية استغلال وتفعيل الموارد التقنية وتسخّيرها لتسهيل الخدمات العدلية وتطويرها، واختصار الإجراءات القضائية على المستفيدين.«

وفي جانب تطوير الأداء في محاكم الدرجة الأولى، قال الصمعاني: «أطلقت الوزارة مشروع تنظيم الدوائر القضائية إدارياً، الذي يعنى باختصار وقت انتظار المستفيد وضبط دورة القضايا داخل الدائرة القضائية لزيادة معدلات الإنجاز، مع العمل على العديد من المبادرات التي تستهدف رفع كفاءة العمل القضائي وتطوير إجراءاته كبرنامج تطوير الخبرة وإجراءات التبليغ والإسناد القضائي في المحاكم، مع الاهتمام بجانب الحد من تدفق الدعاوى والمنازعات من خلال مبادرة تفعيل منظومة المصالحة وتوسيع نطاقها وإعادة هيكلة النموذج التشغيلي لمراكز المصالحة.«

فيما قال رئيس ديوان المظالم الشيخ الدكتور خالد اليوسف: «نحتفل اليوم بمناسبة تحمل في جنباتها معاني الإنجاز، التي تمثلُ التعاون التام بين مؤسستين عدليتين هما وزارة العدل وديوان المظالم، إذ إننا لا نسعد بتطبيق النظام فحسب، بل يفتخر القضاء أجمع بالوصول إلى تحقيق الغايات السامية والتطلعات العالية لولاة الأمر بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده.«

أمير مكة بالنيابة يكرم قائدة مدرسة كشفت حالة تحرش بطالبة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 26 محرم 1439هـ - 16 أكتوبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1629963

متابعة - الرياض الإلكتروني

كرم الأمير عبدالله بن بندر أمير منطقة مكة بالنيابة قائدة المدرسة الابتدائية التي ساهمت في كشف جريمة التحرش بالطالبة في الصف الثاني الابتدائي.. وذلك حسبما أعلنت إمارة منطقة مكة المكرمة عبر بيان رسمي في حسابها بموقع التواصل الاجتماعي "تويتر" اليوم الأحد.

وقال الأمير عبدالله بن بندر في برقية شكر وجهها للقائدة "نشكر ونقدر لكم العمل المميز في كشف هذه الجريمة ومبادرتكم في إبلاغ الجهات الأمنية بذلك، وأن هذا العمل يؤكد متابعتكم وحرصكم على بناتنا الطالبات في المدرسة، وحسن تصرفكم في إدارة مثل هذه الأمور.

«الصحة»: 6 عوامل لتحسين الصحة النفسية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 26 محرم 1439هـ - 16 أكتوبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/544365

نايف الحربي - الرياض

أكدت وزارة الصحة على أهمية الحرص على توفر 6 عوامل للمساهمة في تحسن الصحة النفسية. وأوضحت عبر «إنفوجرافيك» توعوي نشرته على حسابها في تويتر «الصحة» أن من أبرز عوامل تحسن الصحة النفسية، التعليم المستمر عبر اكتساب مهارة جديدة تشعر بالإنجاز وزيادة الثقة في النفس، وأيضًا التواصل مع الآخرين من خلال قضاء الوقت مع العائلة والأصدقاء، إضافة إلى العطاء، وذلك من خلال المساهمة في مساعدة الآخرين.

كما بيَّنت أن من عوامل تحسن الصحة النفسية، ممارسة النشاطات الرياضية وجعلها جزءًا من الحياة اليومية للفرد. إلى جانب الحرص على الغذاء المتوازن والصحي.

وتأتي هذه الأنشطة التوعوية استمرارًا للجهود التي تقوم بها الصحة للحفاظ على صحة وسلامة كافة أفراد المجتمع وتعزيز الوعي الصحي والحث على اتباع السلوكيات السليمة وأنماط الغذاء الصحي.

«العمل»: التعليم والتدريب بعد الثانوي يستنزف 7 ٪ من الميزانية الحكومية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 26 محرم 1439هـ - 16 أكتوبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1580934

«Aعكاظ» (الرياض@okaz_online)

حصر وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي الغفيص، نسبة الإنفاق على التعليم والتدريب ما بعد الثانوي بأكثر من 7 % من الميزانية الحكومية، مشيرا إلى أن هذا الإنفاق السخي، يحتاج منا إلى بذل المزيد من الجهد للدفع بتنمية الموارد البشرية؛ لتحقيق أعلى مستويات التأثير الإيجابي لتحقيق معدلات النمو التي عُنيت بها رؤية المملكة 2030.

وقال خلال افتتاح أعمال منتدى «سابك الأول للموارد البشرية» تحت عنوان «تحول الموارد البشرية لتمكين رؤية المملكة 2030»: «إن المملكة تنفق على التعليم العالي أكثر مما تنفقه أغلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية».

السعودية في الأمم المتحدة: كفلنا للمرأة كامل حقوقها وفق الشريعة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 26 محرم 1439هـ - 16 أكتوبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1580901

»عكاظ» (الأمم المتحدة @okaz_online)
أكدت المملكة العربية السعودية التزامها بمواصلة جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأهمية التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، مع مراعاة اختلاف الثقافات والأديان بين الدول.
كما أكدت حرصها على تعزيز التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان والمشاركة في أعمالها والاستفادة من الإمكانات المتوافرة لديها، إضافة إلى تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لتبادل الخبرات وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.
وقال السكرتير الأول في وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة عبدالعزيز العاصم في كلمة خلال المناقشة العامة لبند تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ضمن أعمال اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية من الدورة الـ 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة: من هذا المنطلق حرصت المملكة على تعزيز واستمرار التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان من خلال مذكرة التفاهم التي أبرمتها مع المفوضية، وكذلك البرامج التي تم تنفيذها بالتعاون معها والتي تهدف إلى تعزيز وبناء الكوادر الوطنية، خصوصا في ما يتعلق بآليات الأمم المتحدة وعمل المنظمات الدولية المختصة، وإعداد وتطوير وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في مجال حقوق الإنسان داخل المملكة وخارجها.
وأكد أن المملكة كفلت للمرأة كامل حقوقها وفق نصوص الشريعة الإسلامية ومفاهيمها، ومنحتها مكانتها للإسهام في نهضة الإنسان وإعمار الأرض والرقي بالحضارة، مشيرا إلى أن أجهزة الدولة التنفيذية تعمل على تبني سياسات وطنية لرفع مستوى الوعي والتعليم في المجتمع.
وأشار السكرتير الأول في وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة إلى أن المرأة السعودية حققت الكثير من المكتسبات أخيرا مع الحفاظ على هويتها وتميزها كنتيجة مباشرة لتنفيذ هذه السياسات.
وأوضح أن المملكة تولي اهتماما بالغا بالأسرة، إذ إنها هي الحاضنة الأساسية للطفل، وأحد أهم محاور التنمية المستدامة، وعلى المستوى الوطني هناك تشريعات عدة لحماية الطفل، والحد من وقوع العنف والاستغلال والعنف ضد النساء والأطفال، ووضعت رقماً موحداً يعمل على مدار الساعة لتلقي البلاغات والشكاوى حول هذا الموضوع، إضافة إلى إنشاء وحدة التدخل السريع في حالة وقوع أي حالة عنف أو استغلال على الطفل، وبرنامج الأمان الأسري الوطني الذي يهدف لحماية الأسرة والطفل بشكل خاص من خلال إقامة ورش عمل ومحاضرات لتعليم الأطفال خطر التحرش والطريقة المثلى لتعامل الأطفال مع المتحرش.
وأفاد العاصم بأن حكومة المملكة تؤكد التزامها بمواصلة جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتعاونها الدائم والمستمر مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

67 %من قضايا جمعية مودة زوجية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 26 محرم 1439هـ - 16 أكتوبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=318106&CategoryID=3

جدة: منال الجعيد 2017-10-16 1:13 AM

صرّح رئيس مجلس إدارة جمعية المودة للتنمية الأسرية بمنطقة مكة المكرمة المهندس فيصل سيف الدين السمنودي، بأنه خلال الربع الثالث من هذا العام وردت إلى الجمعية أكثر من 7732حالة، 58% منها عولجت وفق منهجية علاجية حديثة وكوادر وطنية ذات خبرة عالية في القضايا الأسرية والنفسية والاجتماعية، وعلاج الصدمات النفسية ما بعد الانفصال وبرامج التهيئة والتدرج.

وأفاد بأن نسبة 67% من الحالات الواردة عبارة عن قضايا زوجية، تليها 14 %أسرية، فيما تمثل القضايا التربوية والنفسية 3%، وتمثل نسبة السيدات 84 %والرجال 16%. وأضاف السمنودي، تسعى الجمعية إلى أن تكون أنموذجا عالميا في سعادة الأسرة واستقرارها خلال الالتزام بتمكين وإرشاد وتوعية الأسرة، عبر مبادرات تنموية مستدامة تسهم في تقوية روابط الأسرة، خلال 6 مبادرات تنموية، هي: برنامج التدريب والتعليم الأسري، وبرنامج الإرشاد الأسري، والإصلاح والتحكيم الأسري عبر مكاتبنا في المحكمة، وبرنامج التواصل والتوعية، وبرنامج الرعاية الوالدية، وبرنامج تطوير البرامج والمختصين، وبرنامج الدراسات والبحوث الأسرية.

ورطة زوجات المواطنين!!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 26 محرم 1439هـ - 16 أكتوبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/544299

طلال القشقري

حالة واحدة تطرّقْتُ إليها في مقالي السابق (مفصولة من العمل لأنّها زوجة مواطن)، أسفرت عن طفو الكثير.. الكثير.. الكثير.. من الحالات إلى السطح، عن زوجات مواطنين غير سعوديات فُصِلْنَ من أعمالهنّ في محلّات المستلزمات النسائية بعد أن وُظّفْن فيها، أو مُنِعْنَ من التوظّف للراغبات الجديدات في العمل، استنادًا على قرار وزارة العمل قصْر العمل على المُواطِنة السعودية وعلى المرأة غير السعودية التي أمّها مُواطِنة.!

وبصراحة »كده«، ليت المسؤول في وزارة العمل يضع نفسه مكان هؤلاء الزوجات، لأيقن بما لا يخالطه مقدار ذرّة من شكّ أنّهن تورّطْن ورطةً عظيمة في مثل هذه الزيجات، فالنساء غير السعوديات عندما يُخْطَبْنَ للزواج من مُواطِنين سعوديين تراودهنّ أحلامٌ وردية عن حياة الرفاهية التي سيَعِشْنَها، واستغنائهنّ المالي المضمون، لكنّ كثيرًا منهنّ يُفاجأْنَ بالعكس ١٨٠ درجة، وأنّ أزواجهنّ المواطنين يتعرّضون لتقلّبات المعيشة وتذبذباتها، من حاجة مالية، أو فُقدان للوظيفة، أو عجز مرضي، أو وفاة، أو طلاق، وخلافه، ممّا لو كُنّ سعوديات لما كان لهنّ خيار سوى التوظّف لتحسين المعيشة، ومع انعدام هذا الخيار، وإنجابهنّ لأطفال هم سعوديون تبعيةً لآبائهم، يستحقّ وضعهنّ هذا أن يُوصف بالورطة التي ما

بعدها ورطة، وأنّهنّ على محكّ صعب خصوصًا أنّ معظمهنّ شابّات في مقتبل العمر.!
أنا متأكّد أنّ الدولة قد صرّحت للمُواطِنين بالزواج من غير سعوديات لأهداف نبيلة، ولديها برنامج لتجنيس هؤلاء الزوجات وفق نقاط مُكتسبة، وفي ظلّ ذلك يُفترض أن تتناغم الوزارات مع أهداف الدولة، ومن أهمّها وزارة العمل، والوضع الحالي صار للأسف «منحة» من الدولة و»محنة» تسبّبت فيها الوزارة، فهلّا عاملت الوزارة الزوجات غير السعوديات معاملة السعوديات في الوظائف، والبلد فيه بركة، وفرص الوظائف تكفي للجميع إن حسُنت الإدارة وصفت النيّة .!

يا وزارة الصحة.. يا

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 26 محرم 1439هـ - 16 أكتوبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4210494

مها الوابل

قبل عدد من الأيام.. شعرت بأعراض مرضية تكررت ومعها اضطررت للاتصال على أحد المستشفيات الخاصة وأخذ موعد طبي؛ رغبة مني في استشارة طبية ثانية بعيدا عن المستشفى الذي اعتدت العلاج به، لكن كانت تجربة سيئة جدا لكل ما شاهدت وعاصرت في ذلك اليوم.
المستشفى من المستشفيات القديمة في المنطقة، ولكن لي عدة ملاحظات اطمح أن مراقب وزارة الصحة يهتم بها وهي كالتالي:

- عدد المراجعين يفوق الطاقة الاستيعابية للمستشفى، حتى انني شعرت انني في سوق تجاري ولست في مستشفى.
- ممرات وقاعات المستشفى لم تستوعب المراجعين ما أثر على مستوى التنفس وأجهزة التكييف لم تستطع الاحتفاظ بالبرودة اللازمة في المستشفى ما أدى الى اختناق فعلي.
- الكوادر فيما عدا الوظائف الصغيرة كانت بالكامل من جنسيات غير سعودية.. وانني أتساءل أين توطين الوظائف في هذا المستشفى؟
- مستوى النظافة في الممرات ودورات المياه دون المستوى من هكذا منشأة صحية.
- التعب والإرهاق يرافق موظفي الاستقبال والتسجيل مع كمية الضغط التي يواجهونها ويعكس ردودهم المتعبة والناقصة بسبب الازدحام، ولا ألومهم فهم بشر وليسوا آلات. كل ما سبق يدخل في خانة تحول المرافق الطبية الخاصة من منشآت تقدم الخدمات الطبية إلى منشآت هدفها الكسب المادي، وهذا ما كان واضحا .

كلمتي إلى وزير الصحة -حفظه الله- والذي لا أشك أبدا في رغبته الملحة للتطوير والتغيير تحديدا.. إلى متى هذه الأوضاع في المنشآت الصحية طال عمرك؟
نحتاج رقابة أكثر وعقوبات لكل من يخالف أنظمتكم.
الوضع يوم السبت الماضي أشبة بمولد على قول اخواننا المصريين. فهل يصح ذلك بمنشأة طبية صحية؟
كلماتي من أجل وطن يقدم خدمات طبية وصحية متطورة وفي جو راقٍ لإنسان مواطن ومقيم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 26 محرم 1439هـ - 16 أكتوبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/24698164

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 26 محرم 1439هـ - 16 أكتوبر 2017م

http://www.al-madina.com/article/544291